سيادة الدول بين مطرقة التدخل وعجز الأمم المتحدة

● وتتضافر عدة ديناميات في التدخلات السياسية والعسكرية والتي ينظر اليها في أغلب الاحيان على انها تتجاوز الشرعية الدولية ، وتتحسس منها الدول والأنظمة عندما تنتهك سيادتها وحرية شعوبها .
والأوضاع التي تسوغ التدخلات الخارجية ، لا حصر لها من أشكال البؤس والفقر والمجاعة والفوضى الامنية ، واللاعدالة ، وغياب الديمقراطية ، والاحتلال المباشر لاراضي الغير ، واضطهاد الشعوب والاقليات ، فما هي ، والحال هذه الصيغ التي تبرر ، او لا تبرر التدخل ، وبالمقابل هل يمكن ان يتقرر تدخل خارجي دون توافق الدول المعنية ، وهل يوجد ثمة اهداف انسانية محضه ، أو ثقافية او اقتصادية في العلاقات الدولية تسوغ التدخلات ؟

عبدالملك السلال

على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية ، وانتهاء الحرب الباردة التي أدت إلى اندثار المنظومة الثنائية القطب ، فرضت مقولة «حق التدخل» او تورط الدول الأقوى والأكبر في شؤون الدول الاخرى كمسألة اشكالية، لاسيما في ظل العولمة ونظام القطب الواحد.
فبأى مبرر منطقي يمكن القبول بتدخل دولة في شؤون دولة اخرى حيث ان ميثاق الامم المتحدة يحظر كلياً التدخل في شؤون الدول الاخرى الاعضاء في المنظمة الدولية إلا باقرار جماعي وفي حالات الضرورة القصوى ولاغراض انسانية قائمة على العدالة والمساواة ، وماعدا ذلك فإنه يعتبر تكريساً لسياسة القوة او بالاحرى اللاتكافؤ واللامساواة في دوافع التدخل العسكري والذي تضعه المنظمة الدولية في آخر أجندة خياراتها لاتاحة الفرصة باستنفاد كافة السبل السياسية لحل اشكالية أو ازمة بين دولتين عضوين في الامم المتحدة .

تدخل أم تورط ؟

والتدخل أو «التورط» يتخذ اشكالاً متعددة ومعقدة من النصيحة في حدها الأدنى إلى الروابط الثقافية والاقتصادية وانتهاء بالتدخل العسكري المباشر وتبديل سلطة بسلطة أخرى ، ودولة بدولة اخرى ، ونظام بنظام وشعب بآخر ، كما حصل مؤخراً في العراق ، وقبله في عدد من الدول الأسيوية ، والأمريكية اللاتينية وفي اوروبا الشرقية في ظل دولة الرعاية الأمريكية ونظرية حق التدخل الشرعي تعود في اصولها وجذورها إلى نظريات « الحرب العادلة» التي كانت تبرر وتسوغ خروج اوروبا إلى «العالم القديم» والسيطرة على العالم في المرحلة الكولونيالية ، التي بدأت في الحقيقة كما تشير المراجع مع إكتشاف امريكا وابادة الحضارات الهندية الأصلية في «القارة الجديدة» أنذاك .
وفي العصر الوسيط تم تبرير التدخل من أجل ما اسموه «فرض السلطة » وسلطة الشرعية دون التساؤل عن ماهية الشرعية والعدالة وكيفيتها .
وكتب «جون ستيورات ميل» في كتابه «حول الحرية» عام ١٨٥٩ متسائلاً اذا ماكان من الممكن مساعدة شعب من أجل الحصول على حريته .
ورأى ان ذلك يتعلق بما تسعى هذه المساعدة الى رفضه او فرضه بالنسبة لحكومة محلية ، او قوة عظمى اجنبية ، او دولة معينة في علاقة مع دولة اخرى .
ويؤكد ميل في الوقت نفسه إنه اذا لم تتوفر لدى شعب ما الارادة في إنتزاع حريته بنفسه ، فإن الحرية «الممنوحة» لن تكون حقيقية قط ، وهذه البديهه يوكدها الأدب الشعبي العربي القائل بأن الحرية لاتوهب ولكنها تنتزع .
ورغم ذلك أيد ستيوارت ميل -مؤسس النظرية الليبرالية «حق التدخل» لاعتبارات إنسانية واخرى حضارية ، مع ماينطوي عليه هذا الموقف من نتائج استعمارية مباشرة او غير مباشرة .

خطوط الطول أو العرض !

في الاتجاة الآخر يعتبر تدخل الأمم المتحدة في كثير من مناطق الحروب وبؤر الصراع الساخنه ، شرعياً ومطلوباً لدواع إنسانية واجتماعية تثمر في إيقاف جرائم حرب ترتكب ضد الانسانية او التطهير العرقي ، وتحققت عبر قوات (القبعات الخضر) نجاحات ملحوظة عكست في مجملها اهداف المنظمة الدولية التي أنشئت من أجلها وهي حفظ الامن والسلم الدوليين وطبق هذا المعيار باقتدار «في البوسنة والهرسك ورواندا» وفشل في الصومال واعاد رسم خطوط الطول والعرض ، تيمور الشرقية .
في حين نجد ان المنظمة الدولية عجزت تماما في حل قضايا مصيرية تتصل بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ومعظم اسباب ذلك الفشل مرده إلى الانقسام الواضح في اوساط مجلس الامن ، والتحيز وانعدام العدالة وسياسة الكيل بمكيالين في كل القرارات الدولية المتصلة بهذا الصراع .. الأمر الذي شجع اسرائيل على التمادي في غطرستها وتحديها للمجتمع الدولي الى حد ارتكاب جرائم حرب ومذابح جماعية ضد الشعب الفلسطيني يندى لها جبين الإنسانية ، وقلما يوجد لها مثيل في التاريخ المعاصر وفي الوقائع يتبين ان نظام القطب الواحد القائم على عدم التوازن في القوى الدولية كما يخلص اليه معظم المحللين هو في اصل التدخلات والتداخلات العسكرية المباشرة البعيدة عن مظلة الشرعية الدولية ، فالعراق انتهت سيادته بالقضاء على نظامه عبر الغزو العسكري تحت مبررات ومسوغات خادعة ماليثت مع غوص قوات الاحتلال ، في المستنقع العراقي ان ثبت زيفها .. وهي اسلحة الدمار المزعومة ، وحينه الديمقراطية الموعودة التي ستطبقه حسب الأجندة الامريكية فيما بعد في المنطقة العربية بكاملها .!

السيادة ومنطق القوة

والسيادة في العلاقات الدولية تعني الاستقلالية والمسؤولية والحرية . وتقرير المصير لدى الافراد والشعوب والامم والدول بناء على الكفافية ،أي حق الدول في الاكتفاء بمعالجة شؤونها بنفسها واختيار تطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي بحسب القرار ٢٦٢٥ للهيئة العامة للامم المتحدة ، الذي يفترض إقامة علاقات صداقة وتعاون وحسن جوار بين الدول والشعوب ، وبمايؤدي الى تعميق الحريات العامة والفردية وحقوق الانسان في اطار الديمقراطية التي يجب ان تعمم مظلتها في الوطن العربي قبل ان تفرض من الخارج على بعض الانظمة الجامدة التي ترفض التطوير والاصلاحات الداخلية .

الكيل بمكيالين

الانحياز الامريكي المطلق للكيان الاسرائيلي يثير غضب القادة والشعوب العربية ويحرج الانظمة المقربة ، ويزيد من مساحة العداء لامريكا مع توارد مشاهد احتلال العراق على الفضائيات يومياً ، وكون تعامل البيت الابيض مع القضايا العربية والاسلامية الساخنة يعتمد على سياسة الكيل بمكيالين او ما يعرف بالازدواجية ..لاسيما عندما يتصل الوضع بقضية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة اسرائيلية ممنهجة تجاوزت في كل جرائمها كل الاعراف والقوانين الدولية والنواميس البشرية ، وكافة الخطوط الحمراء ، وممارستها لارهاب الدولة باغتيالات وتصفية جسدية لكوادر حماس وبضوء امريكي اخضر مسبق كان نتيجته استشهاد شيخ المجاهدين القعيد/ احمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس ومؤسسها في غزة ، ولحقة بجوالي الشهر خليفته د. عبد العزيز الرنتيسي ، والقائمة التصفوية بحسب المخطط الشاروني ومصادقة الموساد طويلة ، وتمتد لتشمل الرئيس الفلسطيني المناضل ياسر عرفات المحاصر في مكتبه في رام الله منذ ثلاثة اعوام ونيف .. وهو الذي وصفه رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبدالله صالح بالشهيد الحي .
وقد حاول الارهابي شارون تنفيذ مخطط اغتيال الرئيس ياسر عرفات بعد ان وضعه هدفاً تالياً في قائمة صواريخ الاباتشي بعد ان اعلن في وقاحة متناهية تنصلة بتعهداته للادارة الامريكية المساس بحياة المناضل عرفات - الرئيس المنتخب من شعبه ..ولولا معارضة المجتمع الدولي وتحذيراته من مغبة إغتيال عرفات لنجح الجنرال الليكودي الملطخ بدماء العرب في مسعاه بعد ان وجد في قائمة ضمانة الرئيس الامريكي جورج بوش متسعاً لدفن مايسمى «خارطة الطريق» واقتلاع الضفة الغربية ودفن الدولة الفلسطينية المنتظرة بسحب قوات الاحتلال والبؤر الاستيطانية من غزة بحلول عام ٢٠٠٥م ، وهو الموعد الذي يفترض فيه اعلان الدولة الفلسطينية وبحسب الوعود الامريكية والتي تناقض نفسها بنفسها على خلفية منح بوش حليفة شارون مالا يملك من الحقوق الفلسطينية مثل اعفاء اسرائيل من الألتزام بمبدأ الارض مقابل السلام وهي اراضي ٦٧ المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية ومعارضة حق عودة اللاجئين الفلسطينين الى وطنهم ، مخالفا بذلك القرار الدولي «١٩٢» .
ومع كل هذا الاجحاف بحقوق الشعب الفلسطيني وانعدام الرؤية الامريكية الصائبة بعد أن رمى المجتمع الدولي بـ ٩٨٪ من مفاتيح الحل بيد واشنطن باعتبارها الراعي الرئيسي لعملية السلام في الشرق الاوسط ، تزايدت الضغوط على السلطة الفلسطينية بشكل غير متوقع عندما تم الانحياز لأجندة شارون واعطائه الضوء الاخضر لعزل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بدعوى انه لايوجد شريك سلام كفء تتحاور معه اسرائيل التي حاولت فرض شروط تعجيزية على الحكومة الفلسطينية لتقوم تحت بند حماية الامن لحماية اسرائيل من تطرف جيشها الأرعن الذي دمر كل مرافق اجهزة الأمن الفلسطينية وقتل عناصرها في عدوانه اليومي الذي أتى على البنية التحتية في غزة والضفة بأكملها .. بحيث تبدو الحكومة الفلسطينية وكأنها فشلت في مهامها وهي الطرف المعتدى عليه يومياً وبأعتى الاسلحة .. او ادخالها في حالة مواجهة مع فصائل المقاومة لشق وحدة الصف الفلسطيني من الداخل بعد أن عزفت اسرائيل على وتر «الإرهاب» وتطنفت نتائج أحداث سبتمبر ٢٠٠١م لتدرج المقاومة الفلسطينية في القائمة الامريكية السوداء ، وكأن الشعب الفلسطيني هو الذي اغتصب أرض أسرائيل وقام باحتلالها.
ولولا اختلال موازين القوى وانعدام فاعلية الامم المتحدة وقراراتها ووجود تعريف دولي للارهاب وانحياز امريكا .. لما استطاعت اسرائيل ان تنفذ كل مخططاتها الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني وتصل به الى هذه الدرجة التي تتساوى فيه الفلسطيني الثائر ضد الاحتلال «بالارهابي».
وفي ظل تراجيديا ومأساة الشعب الفلسطيني الذي يروي الأرض بدماء شهداء أبنائه يومياً ترفض كلا من واشنطن وتل ابيب توفير حماية دولية لهذا الشعب من جرائم جيش الاحتلال ، او حتى قوات فصل دولية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على غرار ماهو موجود في لبنان وماتم تحقيقه في دول البلقان .. فأين دور الامم المتحدة في حماية الشعب الفلسطيني وتنفيذ قراراتها الرامية لاستقلال فلسطين عن غول الاحتلال الصهيوني ؟!